

تقدير درجة التحفظ المحاسبي للقوائم المالية في الشركات المدرجة في بورصة عمان باستخدام نموذج Basu (دراسة تحليلية)

م. تانيا قادر عبد الرحمن م.م نورا صباح بهاء الدين م.م. آسو بهاء الدين قادر
كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كركوك المعهد التقني كركوك

المستخلص :

تناول هذا البحث موضوع التحفظ المحاسبي من خلال جملة من الأهداف أهمها تحقيق المساهمة الفكرية والنظرية في موضوع التحفظ المحاسبي وأهميته وأنواعه ودوافع استخدامه ومن ثم بيان اهم الإيجابيات والسلبيات الخاصة بها، اما في الجانب العملي فيهدف إلى استخدام أسلوب التحليل والاختبار الاحصائي لغرض التوصل إلى الحقائق العلمية التي تقدر درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة عمان وامكانية اعتمادها مستقبلاً، وقد كانت القوائم المالية المستخدمة في البحث لمدة ثلاث سنوات (من كانون الثاني 2013 - ولغاية نهاية كانون الأول 2015) كذلك اختار الباحثون عينة من واقع المشاهدات السنوية لـ (70) شركة مدرجة في بورصة عمان . وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها هي إن اغلب الشركات المدرجة في بورصة عمان تمارس التحفظ المحاسبي عند الافصاح عن نتائج المركز المالي بمعدل (32.7%)، وان التحفظ المحاسبي كان مرتفع في قطاع الصناعة اذ بلغ (56.4%) ويليهما القطاع المالي بنسبة (37.3%) . واتضح من البحث إن اغلب الشركات المدرجة في بورصة عمان تستجيب للأخبار السيئة بمقدار (0.608) مرة من درجة استجابته للأخبار الجيدة.

الكلمات الافتتاحية : التحفظ المحاسبي ، نموذج Basu .

Estimate the Degree of Accounting Conservatism in the Financial Statement of Companies Listed on the Amman Stock Exchange Using the Basu Model,(Analytical study)

Abstract:

This research dealt with the subject of the accounting conservatism through a number of objectives, the most important of which is to achieve intellectual and theoretical contribution in the subject of the accounting conservatism and its importance and types and motives of its use and then to explain the most important pros and cons of it.

In the practical aspect it aims to use the method of statistical analysis and testing for the purpose of reaching the scientific facts that the estimate of the degree of accounting conservatism in the financial statements of companies listed on the Amman Stock Exchange and the possibility of

their adoption in the future, the duration of the financial statement period of three years (January 2013 - until the end of December 2015) .

The researchers selected a sample of (70) companies listed on the ASE. The results of the study were found to be the most important of which was that most companies listed on the Amman Stock Exchange adopted the principle of accounting reservation when disclosing the results of the financial position at a rate of 32.7%. The accounting reservation was high in the industrial sector at 56.4% , Followed by the financial sector (37.3%). The study also showed that most of the companies listed on the ASE respond to bad news by (0.608) times of their response to good news.

Keywords: Accounting Conservatism , Basu Model

المقدمة: على مدى العقد الماضي، أصبح التحفظ المحاسبي موضوعاً نشطاً في مجال البحوث التجريبية في ادبيات الادارة المالية والمحاسبة. وهو احد اقدم واهم المبادئ المحاسبية، وبصفة عامة فإن المحاسب يميل إلى نزعة التحفظ في حالة مواجهة عدم اليقين في المعاملات الاقتصادية من خلال تقديم تقارير بقيم اقل للموجودات والايرادات ووضع تقديرات اعلى لقيم المطلوبات والمصروفات. ان التحفظ المحاسبي يضمن عدم المبالغة في تقدير المصروفات عن طريق تخفيضها وزيادة تقدير الايرادات. اذ يبدوا ان مفهوم التحفظ له ارتباط بمفهوم التحقق، حيث ان التحفظ يعني ضمنا عدم الاعتراف بالربح قبل تحققه. ينظر المحاسبون حديثاً إلى التحفظ تحت منظور الحذر في الاعتراف بالمعاملات الخاضعة لشكوك اقتصادية حقيقية. ان النظرة الحديثة للتحفظ المحاسبي لا تسمح بالتلاعب المعتمد عند المحاسبين عن طريق تقليل الدخل او الافراط في الدخل في فترة اخرى ، عندما لا يكون او يكون هناك قدر ضئيل من عدم اليقين بالمعاملات الاقتصادية. لذلك فإن الخطوة الاولى المهمة لفهم التحفظ المحاسبي في التقارير المحاسبية هو رصد وتقدير درجة التحفظ في التقارير المالية . وقد تزايدت مطالبات اصحاب المصالح في الشركات بالتوجه نحو تطبيق ممارسات التحفظ المحاسبي وذلك لكونه يساهم في حماية اصحاب المصالح ولا يخفى علينا ان موضوع التحفظ المحاسبي له اثار الكثير من الجدل مما ترتب عليه زيادة الاهتمام به وبكيفية استخدامه ونظراً لأهميتها قد جاء هذا البحث للتعرف على آلية عملها . ومن ثم تطبيق ذلك على مجموعة من للشركات المدرجة في بورصة عمان وذلك من اجل مساعدة الاطراف ذات العلاقة في اتخاذ القرار المناسب بشأنها، وبغية الإحاطة بذلك يمكن معالجة الموضوع وفق المباحث الآتية :

المبحث الأول : منهجية البحث .المبحث الثاني : الدراسات السابقة .المبحث الثالث : الاطار النظري للمبحث. المبحث الرابع : تقدير درجة التحفظ المحاسبي واختبار الفروض المبحث الخامس : الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الأول/ منهجية البحث

أولاً : مشكلة البحث : يعد موضوع التحفظ المحاسبي للقوائم المالية من المواضيع التي نالت اهتماماً كبيراً من قبل المنظمات المهنية والباحثين إذ أدركت أهمية الدور الذي يلعبه التحفظ المحاسبي أو كما يسميه الآخرون بمبدأ الحيطة والحذر حيث أصبح التحفظ المحاسبي في الوقت الحاضر مطلباً ضرورياً من جانب الأطراف المستفيدة من التقارير المالية لما له من مزاياه العديدة. لذلك فإن للقوائم المالية دور بالغ ومهم في مساعدة المستثمرين وأصحاب المصالح في اتخاذ العديد من القرارات وذلك من خلال المعلومات التي تقدم لهم. ومن هنا يمكن صياغة الأسئلة البحثية التالية لمعالجة المشكلة :

1. ما هو مستوى درجة التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة عمان عند الإفصاح عن نتائج المركز المالي .

2. هل هناك تباين في درجة التحفظ المحاسبي بين القطاعات الاقتصادية للشركات المدرجة في بورصة عمان . ولماذا تختلف درجة التحفظ من قطاع إلى آخرى؟

ثانياً : أهمية البحث : ينبثق أهمية البحث من أهمية المشكلة التي يعاني منها أصحاب المصالح في اتخاذ القرارات المقدمة لهم في القوائم المالية ودور التحفظ المحاسبي في دعم تلك القرارات فضلاً عن أهمية العوائد على الأسهم العادية حيث يسلب الضوء على التحفظ المحاسبي وتقدير درجة هذا التحفظ في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة عمان. ومن جانب آخر ترسيخ المفاهيم العلمية المعاصرة للأدبيات المتعلقة بالموضوع وعرضها بطريقة واضحة ومتكاملة لغرض رفد المكتبة العلمية بما يعزز أدبيات الإدارة المالية والمحاسبة والأسواق المالية .

ثالثاً : أهداف البحث : يهدف البحث بصفة أساسية إلى تسليط الضوء على أهمية تقدير درجة التحفظ المحاسبي للمعلومات التي يتضمنها القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة عمان. ففي الجانب النظري يهدف إلى توضيح متغيرات البحث والمفاهيم المتعلقة بالتحفظ المحاسبي وأهميته وأنواعه ومبررات ودوافع استخدامه ومن ثم بيان أهم الإيجابيات والسلبيات الخاصة بها، ومن جانب آخر مراجعة المفاهيم المتعلقة بالعائد على الأسهم وكيفية احتسابها. أما في الجانب العملي فيهدف إلى استخدام أسلوب التحليل والاختبار الإحصائي لغرض التوصل إلى الحقائق العلمية التي يبين تقدير درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة عمان.

رابعاً : فرضيات البحث : يسعى البحث إلى اختبار الفرضيتين الآتيتين :

1. تمارس الشركات المدرجة في بورصة عمان التحفظ المحاسبي عند الإفصاح عن نتائج المركز المالي .

2. هناك تباين في درجة التحفظ المحاسبي بين القطاعات الاقتصادية للشركات المدرجة في

بورصة عمان .

خامساً : حدود البحث :

1. الحدود المكانية : بورصة عمان .

2. الحدود الزمانية : اعتماد البيانات السنوية لأسهم الشركات عينة البحث من 2013/1/1

ولغاية 2015/12/31 مع الاستعادة من بيانات 2012.

سادساً : عينة البحث: تم اختيار عينة من أسهم الشركات المدرجة في بورصة عمان (سوق الاول

فقط) خلال مدة البحث من كافة القطاعات الاقتصادية (المالي، الخدمات، الصناعة) وكما يوضحه

الجدول (1) .

جدول (1) الشركات عينة البحث

ت	القطاع	عدد الشركة في القطاع	النسبة المئوية %
1	المالي	31	44 %
2	الخدمات	20	29 %
3	الصناعة	19	27 %
	المجموع	70	100 %

المصدر : موقع بورصة عمان (www.ase.com.jo) .

سابعاً : الأساليب الإحصائية والمالية المستخدمة في البحث :

1- تقدير درجة التحفظ المحاسبي حسب نموذج Basu : وتم حسابه وفق المعادلة (1) وبالصيغة

الآتية :

$$x_{it}/p_{it-1} = \alpha_0 + \alpha_1 DR_{it} + \beta_0 R_{it} + \beta_1 DR_{it} * R_{it} + \varepsilon_{it} \quad \dots \dots \dots (1)$$

إذ إن :

x_{it} : تمثل ربحية السهم للشركة i في نهاية السنة t

P_{t-1} : تمثل سعر السهم للشركة i في بداية السنة

R_{it} : العوائد السوقية على الاسهم

DR_{it} : متغير وهمي ثنائي القيمة، يأخذ قيمة (1) اذا كانت العوائد سالبة وقيمة (0) لغير ذلك

α_0 : ثابت علاقة الانحدار

$\alpha_1 \beta_0 \beta_1$: معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة

الخطأ العشوائي، ويمثل المتغيرات العشوائية التي لا يفسرها النموذج ε_{it} :

2- العائد على السهم : تم حسابه وفق المعادلة (2) وبالصيغة الآتية :

$$R_i(t) = \frac{(P_t - P_{t-1}) + D}{P_{t-1}} \quad \dots \dots \dots (2)$$

إذ إن :

R_i : العائد المتحقق للسهم

P_t : سعر السهم في نهاية الفترة (سعر البيع)

P_{t-1} : سعر السهم في بداية الفترة (سعر الشراء)

D : مقسوم الأرباح

المبحث الثاني/ الدراسات السابقة

أولاً : الدراسات العربية

1. دراسة الطائي والكعبي (2016) بعنوان "اثر استقلالية المدقق على ممارسة التحفظ المحاسبي بحث تطبيقي في شركات القطاع المالي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية". والذي يهدف إلى مناقشة استقلالية كل من المدقق والتحفظ المحاسبي ومن ثم عرضها، وكذلك التأكد من مدى استقلالية مدققي الحسابات في الشركات ومكاتب التدقيق، ومن ثم قياس مستوى التحفظ المحاسبي للقوائم المالية لتلك الشركات، وقد خلصت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات والتي منها تأثير استقلالية المدقق بحجم مكتب التدقيق إذ كلما زاد حجم المكتب زاد معه استقلالية المدقق وكذلك يؤثر في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي وفي نفس الوقت استنتجت الدراسة ان حجم الشركات الخاضعة للتدقيق لا يؤثر في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية في المصارف كما وخلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات والتي منها ضرورة التأكيد على الهيئات التشريعية والتنظيمية الخاصة بمهنة التدقيق على الشركات في العراق على وجود مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي في البيانات التي تنظمها القوائم المالية والتي يتم تدقيقها من قبلها .

2. دراسة علي وشاكر (2017) بعنوان "اثر التحفظ المحاسبي في شفافية الافصاح عن المعلومات المحاسبية دراسة تطبيقية في عينه من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية". والذي يهدف إلى عرض مفهوم واهمية وطرق قياس كل من التحفظ المحاسبي والافصاح عن المعلومات المحاسبية وذلك من خلال ايجاد العلاقة الاحصائية بينهما. وقد تم قياس التحفظ المحاسبي باستخدام مقياس القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لحقوق الملكية في

حين تم استخدام مقياس (standard and poors model) لقياس شفافية الإفصاح عن البيانات المحاسبية بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة لتلك الشركات وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج والتي منها وجود علاقة اثر وارتباط قوي بين التحفظ المحاسبي والإفصاح والشفافية للمعلومات المحاسبية والزام عدد كبير من الشركات الصناعية العراقية بتطبيق التحفظ المحاسبي .

3. دراسة حسن ومحسن (2016) بعنوان تأثير اليات حوكمة الشركات في ممارسة التحفظ المحاسبي بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية . والذي يهدف إلى اختبار علاقة التأثير بين كل من اليات الحوكمة والتحفط المحاسبي لعينة من المصارف المدرجة اسهمها في سوق العراق للأوراق المالية (للمدة من 2008-2013) وقد اظهرت نتائج الدراسة بوجود علاقة تأثير عكسية لكل من حجم مجلس الادارة والملكية الادارية في ممارسات التحفظ المحاسبي وعلاقة تأثير طردية بين كل من نسبة تركيز الملكية وتقرير مراقب الحسابات مع ممارسات التحفظ المحاسبي وفقاً لنموذج (Basu) فضلاً عن وجود مؤشرات في تطبيق اليات الحوكمة من قبل المصارف عينة الدراسة خلال مدة البحث ومن اهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة هو زيادة الاهتمام بالتقرير الذي يعده مراقبي الحسابات لأبداء رأيهم عن القوائم المالية للشركات الخاضعة للتدقيق واعادة النظر بالفقرات التي تحتويها وذلك بتخصيص فقرة تتضمن ابلاغه عن مدى التزام تلك المصارف بممارسة مستوى مقبول للتحفظ المحاسبي في قوائمها المالية.

4. دراسة عبدالله وحسين (2016) بعنوان "استعمال مفهومي التحفظ و الاستحقاق وانعكاسهما في تعزيز جودة الابلاغ المالي" . والتي هدفت إلى تسليط الضوء على العلاقة بين كل من التحفظ المحاسبي وبين ممارسة الاستحقاق وذلك لكون ان التحفظ المحاسبي اصبح مطلباً " ضرورياً" من قبل الاطراف المستفيدة من القوائم المالية . وكان من الضروري ايجاد علاقة متوازنة بين التحفظ المحاسبي والاستحقاق المحاسبي لتعزيز جودة الابلاغ المالي وقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات منها وجود تأثير معنوي بين التحفظ المحاسبي والاستحقاق مما يعبر هذا التأثير على وجود علاقة متوازنة بين المتغيرين المستقلين والمتغير المعتمد مما يدل على وجود ابلاغ مالي جيد .

5. دراسة اقبال والقضاة (2014) بعنوان "اثر الازمات المالية في دعم سياسة التحفظ المحاسبي دراسة في الشركات المساهمة الاردنية" . وهدفت إلى بيان اثر الازمات المالية على التحفظ المحاسبي وبيان التفسيرات العديدة للتحفظ والوقوف على سلبيات وايجابيات التحفظ

المحاسبي ومعرفة التحديات التي تواجه كل من المحاسبة بشكل عام والمحاسبين بشكل خاص خلال الازمات التي يمر بها البلاد وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات والتي منها زيادة استخدام مبدأ التحفظ المحاسبي من قبل الشركات المساهمة وذلك نظراً للآزمات العديدة التي يتعرض لها البلاد والتي تعد وسيلة اساسية لنجاة المحاسبين. كما ان من اسباب تمسك الشركات بالتحفظ المحاسبي هو القضاء على حالات الغش والتلاعب الذي يؤدي في كثير من الاحيان إلى افلاس الشركات. وتكمن اهمية التحفظ المحاسبي في مواجهة حالات عدم التأكد التي قد يواجهها الشركة . كما وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها انتهاج الشركات مبدأ وسياسة التحفظ المحاسبي عند اعداد قوائمها المالية.

6. دراسة عبيد (2010) "دور الاستثمار المؤسسي في زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة دراسة نظرية وميدانية على الشركات المقيدة في السوق المالية السعودية" . والتي تهدف إلى بيان دور الاستثمار المؤسسي في اسهم الشركة في زيادة درجة التحفظ المحاسبي للقوائم المالية لتلك الشركات اذ تناول الباحث في دراسته دور الاستثمار المؤسسي كألية من اليات حوكمة الشركات في زيادة درجة التحفظ المحاسبي لتلك القوائم وقد توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات منها ان زيادة نسبة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات ناتج عن زيادة نسبة ملكية مؤسسات الاستثمار في اسهم الشركة اذ توصل الباحث إلى وجود علاقة معنوية بين نسبة ملكية مؤسسات الاستثمار وبين درجة التحفظ المحاسبي.

7. دراسة حمدان (2012) "العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند اعداد التقارير المالية" والتي تهدف إلى تقييم مستوى التحفظ المحاسبي والبحث عن العوامل المؤثرة فيه وبيان مدى تباين الشركات المساهمة العامة الاردنية في درجة تحفظها المحاسبي ومدى مديونيتها وطبيعة نشاطها. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها وجود تباين في مستوى التحفظ المحاسبي عند اعداد التقارير المالية بين القطاعات الاقتصادية اذ احتل قطاع البنوك المرتبة الاولى من حيث التحفظ المحاسبي يليه التأمين ثم الخدمات اما القطاع الصناعي فقد احتلت المرتبة الاخيرة .

8. دراسة النجار (2014) بعنوان "قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية واثره على القيمة السوقية للسهم دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين" . والتي تهدف إلى تحديد مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية وبيان اثره على القيمة السوقية للسهم ومن ثم تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين حول مستويات التحفظ المحاسبي للقوائم المالية والتي تساهم في تقييم شفافية الافصاح المالي من قبل الشركات

المساهمة عينة البحث وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات منها ان مستوى التحفظ المحاسبي للقوائم المالية يختلف باختلاف القطاع الاقتصادي الذي تنتمي له الشركة. اذ سجل قطاع البنوك والتأمين اعلى مستوى للتحفظ المحاسبي في حين سجل القطاع الاستثماري ادنى مستوى للتحفظ المحاسبي. كما وازهرت الدراسة وجود اثر ايجابي لارتفاع مستوى التحفظ على القيمة السوقية للسهم للشركات عينة الدراسة.

9. دراسة حمدان (2014) بعنوان "التحفظ المحاسبي وجودة الارباح في سوق البحرين للأوراق المالية". والتي تهدف إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي للتقارير المالية للشركات عينة البحث كما وتهدف إلى عرض العوامل المؤثرة في مستوى التحفظ المحاسبي لتلك الشركات وقد استخدم البحث منهجين مختلفين لقياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه يتمثل المنهج الأول بنموذج (Basu) في حين يتمثل المنهج الثاني بمدخل القيمة السوقية ومن اهم النتائج التي توصلت لها الدراسة وجود مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي للقوائم المالية للشركات عينة البحث فضلا عن ان الشركات كبيرة الحجم تتميز بتقاريرها المالية بالتحفظ اكثر من الشركات صغيرة الحجم. مع الإشارة ان قطاع الخدمات في سوق البحرين هو اكثر القطاعات تحفظا في تقاريرها المالية اما عن جودة الارباح فلم تتوصل الدراسة إلى اية علاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الارباح.

ثانياً : الدراسات الاجنبية :

1- دراسة (Garcia et al.,2011) بعنوان "التحفظ المحاسبي المشروط وتكلفة راس المال" والتي هدفت إلى اختبار مدى العلاقة بين التحفظ المشروط وبين تكلفة حق الملكية لعينة من الشركات الامريكية للفترة من 1975-2003 من خلال استخدام اختبارين تمثل الاول باختبار تسعير الاصول والتي كان الهدف منها معرفة فيما اذا كانت الشركات الاكثر تحفظا تحقق عائدات منخفضة في حين تمثل الاختبار الثاني باختبار التكلفة الضمنية لراس المال والتي كان الهدف منها لمعرفة وتحليل العلاقة بين التحفظ المشروط وتكلفة حق الملكية وقد اظهرت الدراسة مجموعة من النتائج منها وجود علاقة عكسية بين التحفظ المشروط وتكلفة حق الملكية مرجعه سبب ذلك إلى تباين التقرير عن الخسائر مقارنة بالأرباح والذي ادى بدوره إلى خفض تكلفة حق الملكية.

2- دراسة (Fan & Zhang, 2012) بعنوان "التحفظ المحاسبي الكلي وجودة المعلومات". وهدف البحث الكشف عن المعلومات ذات الجودة العالية، وتحديد سياسة محاسبية مثلى من خلال تمكين الشركة من السيطرة على جودة المعلومات المحاسبية. النموذج الذي استخدم في

هذه الدراسة بين ان النظام المحاسبي لا يتأثر فقط بنوعية المعلومات التي تستند على النتائج فعلية ولكن يتأثر بنوعية المعلومات المستندة على التوقعات. وهذا ما قد يؤدي إلى زيادة مستوى التحفظ مع تقليل الحيطة والحذر.

3- دراسة (Gigler,F. & T. Hemmer, 2001) بعنوان "التحفظ وسياسة الافصاح المثلى والتوقيت الامثل للتقارير المالية". ركزت دراستهم على تطوير نظرية للعلاقة بين التقارير المالية الاساسية والادارة ، والدافع من الافصاح الاختياري في الوقت المناسب .توصلت دراستهم إلى ان الشركات ذات التحفظ المحاسبي الاكثر لا يمكنهم الافصاح الاختياري للتقارير المالية في الوقت المناسب من الشركات الاقل تحفظا . لذلك فإن الشركات الاقل تحفظا تعكس تقاريرها في الوقت المناسب . وبذلك تعتمد نظرية الدراسة على كيفية التي تتحدد بها التقارير المالية الالزامية للشركات التي تختار تقديم الافصاح الاختياري والوقائي للتقارير المالية .

4- دراسة (Chen et al.,2007) بعنوان "علاقة التحفظ في المعايير المحاسبية والحوافز وادارة الارباح" . يهدف البحث إلى دراسة دور معايير التحفظ المحاسبي ومعالجة الاختلال الوظيفي الذي يسعى إلى اخفاء التلاعب بالأرباح . وجد ان الشركات التي تتلاعب بالأرباح وتقدمها كمعلومات جيدة في التقارير المحاسبية تهدف للحصول على مكاسب خاصة تتعارض مع الفائدة الاجتماعية . اي ان التحفظ المحاسبي ينعكس ايجابا على صاحب المنشأة كتقرير محفز .

5- دراسة (Lara and Mora, 2004) بعنوان "الميزانية العمومية ازاء التحفظ على المكاسب في اوروبا، بحث يستعرض المحاسبة الاوربية" . يهدف البحث إلى دراسة مستوى التحفظ المحاسبي من خلال ثمانية دول اوربية (المملكة المتحدة ، المانيا، فرنسا، سويسرا، هولندا، ايطاليا، اسبانيا وبلجيكا) وتقييم الدلالة الاحصائية للاختلافات فيما بين تلك الدول. وركز البحث على التحفظ في الميزانية العمومية والتحفظ على المكاسب. كشفت الدراسة عن المشاكل المحتملة في استخدام نماذج قياس تحفظ الميزانية العمومية واخيرا تناول البحث ما اذا كان من الممكن ان تتأثر هيكلية البلدان المختلفة بنتائج نسبية للبحث. اظهرت النتائج ان البلدان قيد الدراسة تمارس التحفظ في كلا من الميزانية العمومية والمكاسب بالإضافة إلى ذلك اظهرت البلدان ممارسة التحفظ اكبر في الميزانية العمومية واختلافا غير واضح في التحفظ على المكاسب بالرغم من انها تميل إلى ان تكون اكبر في المملكة المتحدة. واخيرا وجدوا ان ممارسة التحفظ في الميزانية العمومية مرتبطة بانخفاض مستوى التحفظ في المكاسب.

6- دراسة (Zhang & Penman,2002) بعنوان "التحفظ المحاسبي وجودة الارباح وعائدات الاسهم". ناقش البحث الشركات التي تمارس التحفظ المحاسبي وكيف يؤثر حجم الاستثمار على جودة الارباح . ووجدوا ان نمو الاستثمار قد يكون احتياطات ويقلل من الارباح اما تخفيض

الاستثمار يحزر تلك الاحتياطات ويزيد من الأرباح . اذا كان التغيير في الاستثمار مؤقت فإن الأرباح الحالية تكون مؤقتة ايضاً او مبالغ بها وبالتالي فهي ليست مؤشراً جيداً للأرباح . لذلك فإن هدف الدراسة هو تطوير نموذج قياس مستقبلية للتأثير المشترك بين الاستثمار والتحفيز المحاسبي. وتوصلوا إلى ان قياس التأثير المشترك للاستثمار والتحفيز المحاسبي وجد فروقات في العائد التشغيلي على صافي موجودات التشغيلية مقارنة مع العائد الحالي على صافي الموجودات التشغيلية . بالإضافة تتوقع تأثير هذه القياسات على عوائد الاسهم ايضاً ، اذ تبين ان المستثمرين لا يستطيعون ادراك ان الجمع بين التحفيز والتغيير في الاستثمار قد يطرح تساؤلاً عن جودة تقارير الأرباح.

ثالثاً : موقف البحث الحالي من الدراسات السابقة : يعد هذا البحث امتداداً استكمالاً للأدبيات الادارة المالية والمحاسبة والتي تناولت موضوع التحفيز المحاسبي للقوائم المالية في الشركات المدرجة في بورصة عمان والعوائد السوقية للاسهم باستخدام نموذج Basu . اذ تميز هذا البحث عن الدراسات السابقة في محاولة معرفة درجة التباين في مستوى التحفيز المحاسبي بين قطاعات بورصة عمان ودرجته لدى هذه الشركات، كذلك وينتظر من البحث ان تقدم معلومات مهمة لمستخدمي القرارات ومنظمي مهنة المحاسبة في عمان خاصة وللمستثمرين في العالم والكشف عن مدى التحفيز المحاسبي في القوائم المالية في الشركات بورصة عمان.

المبحث الثالث/الاطار النظري للبحث

اولاً : مفهوم التحفيز المحاسبي : يعد مفهوم التحفيز المحاسبي من المفاهيم التي تثير الجدل حتى يومنا هذا. ويؤدي دوراً مهماً في الممارسات المحاسبية على الرغم من الانتقادات الموجهة اليه. وظهرت الحاجة إلى التحفيز المحاسبي مع ظهور نظرية الوكالة وذلك لحل المشاكل التي تظهر بين المديرين وحملة الاسهم.(حمدان،2014،182). ومن ناحية اخرى فإن هناك من ينظر إلى مفهوم التحفيز المحاسبي بأنه ناتج عن حالات عدم التأكد والتي على اساسها يتم الاعتماد على ادلة اكثر فيما يتعلق بالاعتراف بالإيرادات او المكاسب وذلك مقارنة بالأدلة المستخدمة للاعتراف بالمصروفات والخسائر والذي بدوره يؤدي إلى تأثير كل من الموجودات والاييرادات بالانخفاض وتأثر كل من المطلوبات والمصروفات بالزيادة ومن ثم بالتأثير السالب على حقوق الملكية(عبد المجيد،2013،145) . ويرى (Guay & Verrecchia,2007) ان التحفيز المحاسبي يمثل تطوراً لمبدأ الحيطة والحذر والذي يقضي بالأخذ بنظر الاعتبار جميع المصاريف والخسائر المتوقع حدوثها مع عدم الأخذ بنظر الاعتبار كافة الأرباح والاييرادات إلى ان يتم تحقيقها فعلاً. ووضح انه لا يوجد تعريف محدد ومتفق عليه لحد الآن للتحفيز المحاسبي في الفقه المحاسبي . فقد وردت

تعريف عديدة للحفاظ المحاسبي اذ عرف بأنه التحقق التفاضلي الازم للاعتراف بالأرباح مقابل الخسائر. أي هو الشكل المتطرف للحفاظ التقليدي لا تتوقع اي ربح ولكن تتوقع الخسائر (Watts,2003). وعرفت الحفاظ المحاسبي المشروط يعتمد على الاخبار. على سبيل المثال عندما تتاح الاخبار السيئة يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات مع ذلك عندما تتوفر الاخبار الجيدة فلا يتم تعديل القيمة الدفترية للموجودات صعوداً (Beaver&Ryan,2005). وينظر للحفاظ المحاسبي على انه ميل المحاسب إلى الاعتراف وطلب الاخبار الجيدة في القوائم المالية والمتحقق منها بدرجة عالية مقارنة بالأخبار السيئة في القوائم المالية (Basu, 1997). في حين عرفه اخرون بأنه رد فعل حذر لعدم التأكد لمحاولة ضمان ان عدم التأكد والمخاطر الملازمة في اوضاع أنشطة الاعمال قد تم اخذها على نحو كاف (العتيبي،2016،22). ويعد الحفاظ المحاسبي واحدة من اهم خصائص المبادئ المحاسبية المقبولة والتي يتم استخدامه في العديد من الدول وذلك لأهميته من النواحي العديدة منها امكانية تأثيره على العلاقة بين الارباح الحالية والتدفقات النقدية المستقبلية ويرجع نشوء هذا الحفاظ عن حالات عدم التأكد التي يواجهها المحاسب. وبشكل عام يمكن القول ان الحفاظ المحاسبي لا يعتبر فرض من الفروض المحاسبية وانما تطبيقه يعد قيداً من القيود على عملية القياس والافصاح (الكبيسي،2016،53). قد يستخدم مصطلح الحفاظ المحاسبي للإشارة إلى الاسلوب او النهج المالي الذي يستخدمه المحاسب لتقليل كمية المخاطر في المعلومات المحاسبية التي يتم كشفها في السجلات المحاسبية وبعبارة اخرى فإن الحفاظ يدور حول عدم الاعتراف او القبول بالأرباح قبل ان يكون هناك حق قانوني يمكن التحقق منه في الصفقة التي تولد الارباح، اما فيما يتعلق بالنفقات فإنه ينبغي الاعتراف أولاً بهذه النفقات قبل ان يتم التعرف على الدخل الوارد او الارباح (Fan & Zhang, 2012). وهناك من يرى ان الحفاظ المحاسبي يندرج تحت مفهومين الاول يتمثل بالمحددات او القيود المحاسبية المستخدمة عند تقديم المعلومات المحاسبية في حالات عدم التأكد او عند وجود شك في تقدير للمبالغ المدفوعة او المستلمة اذ يتم الاخذ بنظر الاعتبار التقدير الاقل تفاؤلاً للمبالغ المستلمة والاكثر تفاؤلاً للمبلغ المدفوعة. في حين يتمثل المفهوم الثاني بسياسة ثابتة تتبعها الشركة من خلال استخدام الطرق المحاسبية المتحفظة والمتمثلة بالانخفاض المستمر في صافي قيمة اصول الشركة مقارنة بالقيمة السوقية وذلك لتجنبها اية مخاطرة يمكن ان تتعرض لها مستقبلاً (المشهداني وحמיד،2014،364).

ثانياً : اهمية الحفاظ المحاسبي : في الفترة الاخيرة نال موضوع الحفاظ المحاسبي الاهتمام من قبل الباحثين في الأسواق المالية العربية ، اذ ان حجم الالتزام بالمعايير، وجودة الأرباح، وجودة

الإفصاح المالي، تعد من المؤشرات المهمة التي يعطي للتحفظ المحاسبي اهتماماً أكبر. وهو احدى خصائص التقارير المالية اذ ان مبدأ التحفظ هو المفهوم العام للاعتراف بالمصروفات والمطلوبات في أقرب وقت ممكن ، بالمقابل تأجيل الاعتراف بالإيرادات والموجودات. كما ويمكن تلخيص اهمية التحفظ المحاسبي بالنقاط الاتية : (علي وشاكر،2017،5) (Alsakini and Alwawdeh,2015,232)

1- إن تطبيق التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تحقيق منافع ضريبية لكونه يستند إلى الاعتراف المبكر بالاعتراف السيئة (الخسائر) وتأجيل الاعتراف بالأخبار الجيدة الأرباح حتى تحققها والذي بدوره يؤدي إلى تقليل الدخل الخاضع للضريبة وتأجيله إلى فترة لاحقة.

2- إن تطبيق التحفظ المحاسبي يقلل من عدم التماثل في البيانات والمعلومات بين المدراء والمستثمرين.

3- إن تطبيق التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تشجيع الادخار الوقائي من خلال الاعتراف بالأخبار السيئة وبالتالي الاحتفاظ بالأموال وتجنب توزيعها والتي يؤدي بالنهاية إلى زيادة سيولة الشركة وتعزيز موقفها المالي.

4- إن تطبيق التحفظ المحاسبي يؤدي إلى ابتعاد المحاسبين عن خطر نشر معلومات قد يتبين فيما بعد عدم صحتها او بالعكس.

5- إن تطبيق التحفظ المحاسبي يساعد على تقليل تكاليف الديون وزيادة قيمة الموجودات الشركة النقدية وكذلك مساعدة الشركة على تجنب الوقوع في المخاطر وخاصة مخاطر الافلاس.

6- إن زيادة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية يساعد في زيادة تعزيز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية وذلك نظراً لان تلك المعلومات تكون معدة وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها (حسن ومحسن، 2016، 10).

ثالثاً : انواع التحفظ المحاسبي : يعد التحفظ المحاسبي مهم للباحثين، وواضعي المعايير ومستخدمي المعلومات المالية. لذلك فقد اهتمت الدراسات السابقة بالتفريق بين نوعين من التحفظ المحاسبي هما:

1- التحفظ الشرطي: ويسمى ايضاً بالتحفظ اللاحق او التحفظ المعتمد على الأخبار ونعني بهذا النوع من التحفظ تخفيض وتقليل القيمة الدفترية لصافي الموجودات في حالة حدوث اخبار سيئة غير مرغوب بها وبالتالي عدم زيادة قيمة هذه الموجودات عند حدوث اخبار جيدة او مرغوب فيها(عبد المجيد،2013،7) . وتعد طريقة التكلفة او السوق ايهما اقل في تقييم المخزون

وتخفيض قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة للاعتراف بالتدهور الحاد في قيمة الموجودات طويلة الاجل .

2- التحفظ غير الشرطي: ويسمى ايضا" بالتحفظ الاستباقي ويتمثل هذا النوع من التحفظ بالتحفظ المحاسبي لقائمة الميزانية العمومية ويتم بشكل مستقل عن العائدات المتوقعة وطبيعة الانباء المستقبلية اذ انه يعكس اقل قيمة دفترية لصافي الموجودات مطروحاً منها الشهرة ولا يتعلق بالمتغيرات التي تحدث في التدفقات النقدية المستقبلية ومن اهم الامثلة على هذا النوع هو الاعتراف الفوري بمصاريف البحث والتطوير وكلف الاعلانات واختيار طريقة الاندثار المعجل للموجودات الملموسة طويلة الاجل بدلا" من طريقة القسط الثابت (عبدالله وحسين، 2016، 5) . مثال ذلك تحديد طريقة الاعتراف الفوري بنفقات البحث والتطوير والاعلانات على انها مصروفات يتم اظهارها ضمن قائمة الدخل ومن ثم فإنه لايمكن فيما بعد اختيار الطريقة الاخرى التي تقضي برسملتها كتكلفة واظهارها ضمن الموجودات في قائمة المركز المالي(عبد المجيد، 2013، 8)

رابعاً: مبررات ودوافع استخدام التحفظ المحاسبي: هناك العديد من المبررات والدوافع التي تقع وراء استخدام التحفظ المحاسبي للقوائم المالية والتي يمكن ادراجها بالاتي:

1- التعاقد : يعد هذا المبرر من اقدم المبررات للتحفظ المحاسبي ومفادها ان الدائنين والمساهمين يطالبون بان تتسم التقارير المالية بالتحفظ لخفض تكاليف الوكالة والحد من حوافز الادارة (علي وشاكر، 2017، 6) فكما هو معلوم ان هناك العديد من الاطراف المهتمة بالوحدة الاقتصادية من مساهمين ومقرضين والتي تسعى إلى ضمان مصالحها من خلال التحفظ المحاسبي اذ يضمن التحفظ المحاسبي للمساهمين استمرارية وجودة الارباح في المستقبل مع توفير ضمان اكبر للدائنين على سداد الالتزامات وفي نفس الوقت يضمن الحد من استغلال الادارة لتحقيق مصالح شخصية على حساب كل من المساهمين والدائنين(الطائي والكعبي، 2016، 9).

2- المقاضاة : ان اسباب اختلاف درجات تبني الادارة للتحفظ المحاسبي يبرز في التفاوض وتكاليفه على المدقق والادارة بحد سواء .وان التفاوت والتباين فيما بين الشركات في ممارستها للتحفظ المحاسبي يعد من الاسباب المؤدية إلى توقع المقاضاة ومخاطر التقاضي اذ تزيد وترتفع في حالة المبالغة في تقييم الموجودات . وان مخاطر التقاضي تكون متفاوتة من بلد لآخر حسب قوة انظمة التقاضي الموجودة في تلك البلدان فمثلا" في البلدان التي تمتلك نظام تقاضي جيد يكون التقاضي الزمني لاستجابة الارباح للانباء السيئة بسرعة اكبر منه إلى الانباء الجيدة.(الطائي والكعبي، 2016، 9)

3- الضرائب : هناك علاقة بين كل من ضريبة الدخل واعداد التقارير المالية لكون الشركات التي تحقق ارباحاً عالية تسعى إلى ان تكون متحفظة من خلال تأجيل الارباح الحالية إلى الفترات اللاحقة والحد من الضرائب الحالية وفي نفس الوقت فإن هذا التصرف الناجم عن تخفيض الارباح والمؤدي إلى خفض الضريبة تتعارض مع مصلحة الادارة والتي تسعى إلى زيادة المكافأة التي تحصل عليها من زيادة الارباح (علي وشاكر، 2017، 8) وفضلاً على ماسبق فإن القوانين الضريبية تساهم في زيادة او تخفيض التحفظ المحاسبي للقوائم المالية اذ يفسر من وجهة نظر المحاسب باتجاه تخفيف او زيادة الضرائب . فسيحقق ذلك مع زيادة التحفظ المحاسبي او بالعكس فاذا كانت الرغبة إلى زيادة الضرائب فإن ذلك يتحقق مع تخفيض التحفظ المحاسبي وبالعكس ويلاحظ ان هذه العلاقة العكسية بين الضرائب والتحفظ المحاسبي واضحة من خلال مفهوم التحفظ المحاسبي والذي ينص على تعجيل الاعتراف بالخسائر وتأجيل الاعتراف بالأرباح (عبدالله وحسين، 2016، 6).

4- التنظيم المحاسبي: ان لتنظيم الاسواق المالية والتعاملات اثر على طبيعة الافصاح المحاسبي من خلال متطلبات وتعليمات الافصاح التي تم اقرارها من قبل هيئات الاوراق المالية (عبدالله وحسين، 2016، 6) وان من الاسباب التي ادت إلى زيادة التحفظ المحاسبي هو اساليب التنظيم المحاسبي .اذ ان المعايير المحاسبية له اثر كبير على التحفظ المحاسبي زيادة ونقصاناً وتعد التعليمات الخاصة بالإبلاغ المالي دافعا" من دوافع التحفظ المحاسبي (الطائي والكعبي، 2016، 9). وعلى ضوء ما تقدم فإن هناك حجج متعددة تتفق وراء استعمال ممارسات التحفظ المحاسبي وتأييده لتقليل حالات عدم تماثل المعلومات فالتشاؤم في قياس وتقليل الموجودات يمكن ان تعوض تقاؤل المديرين وفي الوقت نفسه فإن مخاطرة اظهار الربح بأكثر من قيمتها يعد اكثر تأثيراً على التقارير المالية فيما لو تم اظهاره بأقل من قيمته الحقيقية. وعليه فإن الآثار الناجمة عن الافلاس والخسارة تعد اوسع مخاطرة من الآثار المترتبة على المكاسب وان كان ذلك لا يؤدي إلى خلق احتياطات خفية (حسن ومحسن، 2016، 10) .

خامساً : ايجابيات وسلبيات التحفظ المحاسبي : ان التحفظ المحاسبي حاله حال باقي المفاهيم الاخرى والتي لا يخلو من السلبيات على الرغم من الايجابيات التي تتضمنها تطبيق هذا المفهوم ومن اهم تلك السلبيات (علي وشاكر ، 2017، 7) :

1- يتعارض مع خاصية الصدق في التعبير وذلك لكونه يؤدي إلى تخفيض دخل الفترة الحالية من خلال سرعة الاعتراف بالخسائر والمصاريف وتقليل قيمة الموجودات وزيادة قيمة المطلوبات مما يؤدي إلى زيادة دخل الفترة السابقة .

2- يمكن ان يؤدي إلى اظهار قيم المعلومات المحاسبية بغير قيمتها الحقيقية وبالتالي يؤدي إلى تشويه المعلومات المحاسبية للوحدة الاقتصادية .

3- يستخدمه المحاسبون في كثير من الأحيان لحماية انفسهم من المسائلة التي ممكن ان يتعرضوا لها بغض النظر عن نتائج هذا الاجراء بالنسبة للأطراف الاخرى .

4- ان تطبيق التحفظ المحاسبي يمكن ان يؤدي إلى ارتفاع كلفتها عن المنفعة التي يمكن ان تحققها فظلاً" عما سبق فإن هناك من يرى ان من احد مساوئ التحفظ المحاسبي هو فقدان او تخلي الشركة عن بعض الممولين المرتقبين. حيث انه يوحي لهم من خلال قراءة القوائم المالية ان الموجودات والايرادات مدرجة بقيمة منخفضة وان المطلوبات والمصروفات مدرجة بقيمة عالية ولذلك فإن قيم هذه الموجودات والمطلوبات بالشكل الذي هي عليه قد لا تغري المستثمرين او تجذبهم(عبدالله وحسين، 2016، 431). اما عن اهم المنافع او الايجابيات الخاصة بالتحفظ المحاسبي فيمكن تلخيصها بالاتي (عبدالله وحسين، 2016، 429)

1- تعد اداة لمواجهة التفاوض المفرط لدى الادارة في تقييم موجودات المنشأة والتزاماتها.
2- إن استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي يمكن ان تنتج مخرجات محاسبية موضوعية.
3- إن استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي يمكن ان يجنب المحاسبين خطر نشر معلومات محاسبية يمكن ان يثبت فيما بعد بأنها غير صحيحة.

4- يؤمن لمستخدمي القوائم المالية الحماية من اية نتائج عكسية.
5- يؤدي زيادة التحفظ المحاسبي إلى زيادة درجة اقتراب الاريح المعلن عنها من توقعات المحللين الماليين والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض الاخطاء في تنبؤاتهم بريح الشركة.

6- هناك ربط بين التحفظ المحاسبي وجودة الاريح والمستندة إلى استمرارية الاريح في المستقبل فمثلاً" ان التحفظ عن الاعلان عن الاريح باستخدام بعض الوسائل والطرق المحاسبية والتي من شأنها تأجيل الاعتراف بالايرادات سيؤدي إلى منح الاستمرارية للأرباح في المستقبل من خلال توليد التدفقات النقدية للفترات اللاحقة.

سادساً :اهداف التحفظ المحاسبي:اضافة إلى المنافع التي يقدمها التحفظ المحاسبي فإن لها العديد من الاهداف التي تسعى إلى تحقيقها والتي منها(عوجة، 2017، 227):

- 1- زيادة مصداقية وموثوقية القوائم المالية وزيادة مستوى الملائمة للمعلومات المحاسبية.
- 2- مساعدة الشركات من خطر التعرض إلى الافلاس والانهايار.
- 3- السعي إلى تحقيق مطالب المساهمين المقرضين في اعداد القوائم المالية المتحفظة.
- 4- استخدامها كدرع لتخفيف حالات عدم التأكد للتكهنات والتوقعات المتعلقة في اعداد القوائم المالية.

5- تعد اداة مناسبة لمواجهة حالات عدم التأكد التي يتعرض لها المحاسب في اعداد القوائم المالية.

سابعاً : العائد على الاسهم : تمثل الاسهم ملكية الشركة المساهمة وتعد السهم بمثابة وثيقة ملكية صاحبه لحصة مشاعة من اصول الشركة . ويتمتع صاحب السهم بمجموعة من الحقوق اهمها الحصول على عائد من استثمار امواله. وكذلك فإن لهم نصيبا في اصولها وان كان ليس لهم الحق في المطالبة به لاسيما وان الشركة ماتزال مستمرة في مزاولة اعمالها كذلك ان لهم نصيبا من ارباح الشركة (اللوزي،2013،25) وتعرف الاسهم العادية بأنها عبارة عن حصة في ملكية المنشأة تخول لصاحبها الحصول على الارباح بعد تسديد الالتزامات تجاه الاخرين كذلك يحق له الاشتراك في ادارة المنشأة . وتتسم الاسهم العادية بخاصيتين رئيسيتين الأولى تتمثل بمنح المستثمر مقسوم ارباح عندما يكون هناك توزيع للأرباح من قبل الشركة والثاني يتمثل بإمكانية بيع السهم للحصول على ربح في المستقبل عند ارتفاع سعر بيعها عن سعر شرائه اي امكانية تحقيق ارباح مستقبلية كذلك بينه كل من(عبدالحكيم وحسن،2010، 55-56) و (محمد وعدنان،2014،183) . ويعد عائد السهم من احد اشهر الادوات المالية المستخدمة في القياس والتقييم للكثير من المجالات ومنها التحفظ المحاسبي للقوائم المالية. وهناك عدة تعاريف للعائد على الأسهم اذ يعرفه البعض بأنه المبلغ او نسبة الارباح المحققة من الاستثمار او المحفز والمكافئ لكل استثمار يقوم به المستثمر ويعبر عن قدرة الاصول على تحقيق دخل معبراً عنه كنسبة العائد والتي من خلالها يتم الكشف عن ربحية الشركة في اعمالها خلال فترة زمنية معينة (السايح،2014،7) .وهناك من يصف عائد السهم بأنه مؤشرا اساسيا للاستثمار بالأسهم العادية مقياسا لترتيبها والمفاضلة فيما بينها وان توقيت هذا العائد يخضع لسياسة الشركة في التوزيع فضلاً عن طبيعة التشريعات في البلد المعني (شراب،2006،6)، ويتمثل الهدف الاساسي للاستثمار بتحقيق عوائد مستقبلية وذلك بالاستغناء عن مبلغ من المال في الوقت الحاضر وتأجيل استهلاكه من قبل المستثمر من اجل تحقيق عوائد مستقبلية جيدة. ويتمثل معدل العائد الفعلي بمقدار المبلغ الناجم عن تشغيل الاموال بالأسهم العادية والاحتفاظ بها مدة زمنية معينة في حين يتمثل معدل العائد المتوقع للسهم بمجموع العائد للأسهم خلال المدة المحتفظ بها مقسوماً على عدد الايام (الحسني،2011،58).

المبحث الرابع/ تقدير درجة التحفظ المحاسبي واختبار الفروض

يتناول هذا المبحث اجراء دراسة تحليلية لاختبار الفروض التي تبناها البحث وذلك من خلال الاستعانة بالأساليب الاحصائية لتحديد درجة التحفظ المحاسبي في بورصة عمان، وكذلك بين القطاعات الاقتصادية في ضوء ما توصل اليه الاطار النظري للبحث .

أولاً : تقدير درجة التحفظ المحاسبي لبورصة عمان واختبار الفرضية الأولى : لغرض اجراء الاختبارات الاحصائية تم استخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSS والجداول (2) و(3) و(4) تظهر الاحصاء الوصفي ونتائج تحليل الانحدار طبقاً لنموذج Basu حيث تم تقدير درجة التحفظ المحاسبي في بورصة عمان، وللمدة المبحوثة وكمايلي :

الجدول (2) الاحصاء الوصفي لمتغيرات البحث في بورصة عمان

Model	N	Minimum	Maxmum	Mean	Std. Deviation
التحفظ المحاسبي	70	0.03844	0.14230	0.08175	0.20621

الجدول : من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS .

نلاحظ من الجدول (2) ان عدد الشركات بورصة عمان هو (70) شركة وان اعلى قيمة للتحفظ المحاسبي هي (0.14230) بينما كانت متوسطة (0.08175) وانحرافها (0.20621)، وأن معامل الاختلاف C.V تم استخراجها بقسمة الانحراف المعياري على متوسطة لتساوي (2.522) (Brigham&Daves,2004,36) ما يعني إن كل وحدة من العائد تتحمل مخاطرة مقاسه بالانحراف المعياري بمقدار (2.522) وحدة .

الجدول (3) ملخص نموذج اختبار بورصة عمان

model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error Of the Estimate	Durbin-Watson
1	0.597	0.357	0.327	0.028322	1.749

الجدول : من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS .

تتصر قيمة (Durbin- Watson) بين (0) و(4)، فإذا كانت قيمة (Durbin- Watson) قريبة من (0) فيعني ذلك وجود علاقة ارتباط ذاتي موجب، وإذا كانت قيمة (Durbin- Watson) قريبة من (4) دل على وجود ارتباط ذاتي سالب، أما إذا كانت القيمة قريبة من (2) فدل على عدم وجود ارتباط ذاتي، أما في حالة وجود ارتباط ذاتي فنتم معالجته باستخدام طريقة التكرار أو المتوسط المتحرك الموزون (عبد الرسول، 2011، 131)، ومن الجدول (3) نلاحظ أن القيمة (Durbin- Watson) تساوي (1.749) وهو اقرب إلى الرقم (2) منه إلى الرقمين (0) أو (4) وهو ما يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في قيم السلسلة الزمنية لعينة البحث وعدم الحاجة إلى معالجة هذه المشكلة إحصائياً من خلال الجدول (3) يتبين ان معامل التحديد R^2 يساوي (35.7%) اي انه مع مراعاة المتغيرات البيئية فإن درجة التحفظ المحاسبي يؤثر بنسبة (35.7%) في مستوى شفافية الافصاح عن نتائج المركز المالي، وان قيمة الارتباط R بين المتغيرات يساوي (59.7%) وهي نسبة ارتباط قوية جداً .

ويتبين من خلال الجدول (3) أيضاً أن قيمة معامل التحديد المصحح Adjusted R Square تساوي (32.7%) وهي تمثل قدرة المتغيرات المستقلة على القوة التفسيرية في قيم المتغيرات التابعة، ويرجع باقي النسبة إلى الخطأ العشوائي في التقدير Std. Error Of the Estimate أو لعدم درج عوامل أخرى ضمن النموذج . ما يعني بأن بورصة عمان تمارس التحفظ المحاسبي عند الإفصاح عن نتائج المركز المالي وعليه تم قبول فرضية الأولى والتي ينص " تمارس الشركات المدرجة في بورصة عمان التحفظ المحاسبي عند الإفصاح عن نتائج المركز المالي "

الجدول (4) تحليل تباين ANOVA ومعاملات نموذج الانحدار لبورصة عمان

model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	F	Sig.
	B	Std. Error	Beta				
α_0 Constant	0.085	0.006	-	13.264	0.000	12.193	0.000
α_1	0.107	0.042	0.412				
β_0	-0.012	0.011	-0.166				
β_1	0.038	0.091	0.065				
$\beta_0 + \beta_1/\beta_0$			0.608				

الجدول : من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS .

يوضح الجدول (4) تحليل تباين ANOVA لاختبار معنوية نموذج الانحدار المستخدم وتبين أن قيمة اختبار F قد بلغت (12.193) بمستوى معنوية (0.000) وهو اقل من 1% مما يعني صلاحية الانحدار المستخدم لاختبار التحفظ المحاسبي في بورصة عمان .ويتبين من خلال الجدول (4) أيضاً معنوية المتغيرات المستقلة حيث ان قيمة اختبار T قد بلغت (13.264) بمستوى معنوية (0.000) وهو اقل من 1% ، بينما بلغ ثابت معدل الانحدار α_0 قيمة موجبة قدره (0.085) مما يعني تحقيق عوائد التي يتم الاعتراف بها ضمن ايرادات المدة الحالية والتي تم معالجتها في مدة ماضية على انها ارباح غير محققة .ونلاحظ من الجدول (4) ان معامل استجابة للأخبار الجيدة β_0 قد بلغ قيمة سالبة قدره (-0.166)، بينما معامل استجابة للأخبار السيئة β_1 قد بلغ قيمة موجبة مقداره (0.065) مما يعني ان درجة الاستجابة للأخبار السيئة β_1 أكبر من درجة استجابة للأخبار الجيدة β_0 . وان درجة الاستجابة للأخبار السيئة β_1 تساوي (0.608) مرة من درجة استجابة للأخبار الجيدة β_0 .

ثانياً : تقدير درجة التحفظ المحاسبي لقطاعات بورصة عمان واختبار الفرضية الثانية :

1. تقدير درجة التحفظ المحاسبي لقطاع المالي :تظهر الجداول (5) و(6) و(7) الاحصاء الوصفي ونتائج تحليل الانحدار طبقاً لنموذج Basu حيث تم قياس درجة التحفظ المحاسبي في بورصة عمان لقطاع المالي، وللمدة المبحوثة كلاتي :
الجدول (5) الاحصاء الوصفي لمتغيرات البحث في القطاع المالي لبورصة عمان

Model	N	Minimum	Maxmum	Mean	Std. Deviation
التحفظ المحاسبي	31	0.02200	0.12528	0.08978	0.22485

الجدول : من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS .

نلاحظ من الجدول (5) ان عدد الشركات للقطاع المالي في بورصة عمان هو (31) شركة وان اعلى قيمة للتحفظ المحاسبي هي (0.12528) بينما كانت متوسطة (0.08978) وانحرافها (0.22485)، وأن معامل الاختلاف C.V تم استخراجها بقسمة الانحراف المعياري على متوسطة لتساوي (2.505) ما يعني إن كل وحدة من العائد تتحمل مخاطرة مقاسه بالانحراف المعياري بمقدار (2.505) وحدة .

الجدول (6) ملخص نموذج اختبار القطاع المالي لبورصة عمان

model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error Of the Estimate	Durbin-Watson
1	0.660	0.436	0.373	0.026974	1.664

الجدول : من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS .

من الجدول (6) نلاحظ أن القيمة (Durbin- Watson) تساوي (1.664) وهو اقرب إلى الرقم (2) مما يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في قيم السلسلة الزمنية لعينة البحث وعدم الحاجة إلى معالجة هذه المشكلة إحصائياً . من الجدول (6) يتبين ان معامل التحديد R^2 يساوي (43.6%) اي انه مع مراعاة المتغيرات البيئية فإن درجة التحفظ المحاسبي يؤثر بنسبة (43.6%) في مستوى شفافية الافصاح عن نتائج المركز المالي لقطاع المالي في بورصة عمان ، وان قيمة الارتباط R بين المتغيرات يساوي (66%) وهي نسبة ارتباط قوية جداً .ويتبين من خلال الجدول (6) ايضاً ان قيمة معامل التحديد المصحح تساوي (37.3%) وهي تمثل قدرة المتغيرات المستقلة على القوة التفسيرية في قيم المتغيرات التابعة، ويرجع باقي النسبة إلى الخطأ العشوائي في التقدير أو لعدم درج عوامل اخرى ضمن النموذج .

الجدول (7) تحليل تباين ANOVA ومعاملات نموذج الانحدار القطاع المالي لبورصة عمان

model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	F	Sig.
	B	Std. Error	Beta				
α_0 Constant	0.089	0.013	-	7.011	0.000	6.949	0.001
α_1	0.245	0.194	0.515				
β_0	0.005	0.018	0.072				
β_1	0.172	0.252	0.220				
$\beta_0 + \beta_1/\beta_0$			4.056				

الجدول : من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS .

يوضح الجدول (7) تحليل تباين ANOVA لاختبار معنوية نموذج الانحدار المستخدم وتبين أن قيمة اختبار F قد بلغت (6.949) بمستوى معنوية (0.001) وهو اقل من 1% مما يعني صلاحية الانحدار المستخدم لاختبار التحفظ المحاسبي في القطاع المالي لبورصة عمان. ويتبين من خلال الجدول (7) أيضاً معنوية المتغيرات المستقل حيث ان قيمة اختبار T قد بلغت (7.011) بمستوى معنوية (0.000) وهو اقل من 1% ، بينما بلغ ثابت معدل الانحدار α_0 قيمة موجبة قدره (0.089) مما يعني تحقيق عوائد التي يتم الاعتراف بها ضمن ايرادات المدة الحالية والتي تم معالجتها في مدة ماضية على انها ارباح غير محققة. ونلاحظ من الجدول (7) ان معامل استجابة للأخبار الجيدة β_0 قد بلغ قيمة موجبة قدره (0.072)، بينما معامل استجابة للأخبار السيئة β_1 قد بلغ قيمة موجبة مقداره (0.22) مما يعني ان درجة الاستجابة للأخبار السيئة β_1 أكبر من درجة استجابة للأخبار الجيدة β_0 . وان درجة الاستجابة للأخبار السيئة β_1 تساوي (4.056) مرة من درجة استجابة للأخبار الجيدة β_0 وهذا يعني بأن القطاع المالي تمارس التحفظ المحاسبي عند الافصاح عن نتائج المركز المالي بمقدار (4.056) مرة .

2. **تقدير درجة التحفظ المحاسبي لقطاع الخدمات**: تظهر الجداول (8) و(9) و(10) الاحصاء الوصفي ونتائج تحليل الانحدار طبقاً لنموذج Basu حيث تم قياس درجة التحفظ المحاسبي في بورصة عمان لقطاع الخدمات، وللمدة المبحوثة كلاتي :

الجدول (8) الاحصاء الوصفي لمتغيرات البحث في القطاع الخدمات لبورصة عمان

Model	N	Minimum	Maxmum	Mean	Std. Deviation
التحفظ المحاسبي	20	0.05876	0.11225	0.07361	0.015823

الجدول : من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS .

نلاحظ من الجدول (8) ان عدد الشركات بورصة عمان لقطاع الخدمات هو (20) شركة وان اعلى قيمة للتحفظ المحاسبي هي (0.11225) بينما كانت متوسطة (0.07361) وانحرافها (0.015823)، وأن معامل الاختلاف C.V تم استخراجها بقسمة الانحراف المعياري على متوسطة لتساوي (0.215) ما يعني إن كل وحدة من العائد تتحمل مخاطرة مقاسه بالانحراف المعياري بمقدار (0.215) وحدة .

الجدول (9) ملخص نموذج اختبار القطاع الخدمات لبورصة عمان

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error Of the Estimate	Durbin-Watson
1	0.600	0.360	0.240	0.22979	1.723

الجدول : من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS .

من الجدول (9) نلاحظ أن القيمة (Durbin- Watson) تساوي (1.723) وهو اقرب إلى الرقم (2) منه إلى الرقمين (0) أو (4) وهو ما يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في قيم السلسلة الزمنية لعينة البحث وعدم الحاجة إلى معالجة هذه المشكلة إحصائياً. من الجدول (9) يتبين ان معامل التحديد R^2 يساوي (36%) اي انه مع مراعاة المتغيرات البيئية فإن درجة التحفظ المحاسبي يؤثر بنسبة (36%) في مستوى شفافية الافصاح عن نتائج المركز المالي لقطاع الخدمات في بورصة عمان ، وان قيمة الارتباط R بين المتغيرات يساوي (60%) وهي نسبة ارتباط قوية جداً . ويتبين من خلال الجدول (9) ايضاً ان قيمة معامل التحديد المصحح Adjusted R Square تساوي (24%) وهي تمثل قدرة المتغيرات المستقلة على القوة التفسيرية في قيم المتغيرات التابعة، ويرجع باقي النسبة إلى الخطأ العشوائي في التقدير Std. Error Of the Estimate أو لعدم درج عوامل اخرى ضمن النموذج .

الجدول (10) تحليل تباين ANOVA ومعاملات نموذج الانحدار القطاع الخدمات لبورصة عمان

model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	F	Sig.
	B	Std. Error	Beta				
α_0 Constant	0.048	0.016	-	2.953	0.009	3.003	0.061
α_1	0.376	0.153	1.592				
β_0	0.013	0.021	0.257				
β_1	-0.427	0.194	-1.062				
$\beta_0 + \beta_1/\beta_0$			-3.132				

الجدول : من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS .

يوضح الجدول (10) تحليل تباين ANOVA لاختبار معنوية نموذج الانحدار المستخدم وتبين أن قيمة اختبار F قد بلغت (3.003) بمستوى معنوية (0.061) وهو اقل من 10% مما يعني صلاحية الانحدار المستخدم لاختبار التحفظ المحاسبي في القطاع الخدمات لبورصة عمان. ويتبين من خلال الجدول (10) ايضاً معنوية المتغيرات المستقل حيث ان قيمة اختبار T قد بلغت (2.953) بمستوى معنوية (0.009) وهو اقل من 1% ، بينما بلغ ثابت معدل الانحدار α_0 قيمة موجبة قدره (0.048) مما يعني تحقيق عوائد التي يتم الاعتراف بها ضمن ايرادات المدة الحالية والتي تم معالجتها في مدة ماضية على انها ارباح غير محققة. ونلاحظ من الجدول (10) ان معامل استجابة للأخبار الجيدة β_0 قد بلغ قيمة موجبة قدره (0.257)، بينما معامل استجابة للأخبار السيئة β_1 قد بلغ قيمة سالبة مقداره (-1.062) مما يعني ان درجة الاستجابة للأخبار السيئة β_1 أقل من درجة استجابة للأخبار الجيدة β_0 . وان درجة الاستجابة للأخبار السيئة β_1 تساوي (-3.132) مرة من درجة استجابة للأخبار الجيدة β_0 وهذا يعني بأن القطاع الخدمات لا تمارس التحفظ المحاسبي عند الافصاح عن نتائج المركز المالي .

3. تقدير درجة التحفظ المحاسبي لقطاع الصناعة: تظهر الجداول (11) و(12) و(13) الاحصاء الوصفي ونتائج تحليل الانحدار طبقاً لنموذج Basu حيث تم قياس درجة التحفظ المحاسبي في بورصة عمان لقطاع المالي، وللمدة المبحوثة كلاتي :

الجدول (11) الاحصاء الوصفي لمتغيرات البحث في القطاع الصناعي لبورصة عمان

Model	N	Minimum	Maxmum	Mean	Std. Deviation
التحفظ المحاسبي	19	0.03184	0.14848	0.07721	0.032860

الجدول : من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS .

نلاحظ من الجدول (11) ان عدد الشركات بورصة عمان لقطاع الصناعة هو (19) شركة وان اعلى قيمة للتحفظ المحاسبي هي (0.14848) بينما كانت متوسطة (0.07721) وانحرافها (0.032860)، وأن معامل الاختلاف C.V تم استخراجها بقسمة الانحراف المعياري على متوسطة لتساوي (0.426) ما يعني إن كل وحدة من العائد تتحمل مخاطرة مقاسه بالانحراف المعياري بمقدار (0.426) وحدة .

الجدول (12) ملخص نموذج اختبار القطاع الصناعي لبورصة عمان

model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error Of the Estimate	Durbin-Watson
1	0.798	0.636	0.564	0.027217	2.816

الجدول : من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS .

من الجدول (12) نلاحظ أن القيمة (Durbin- Watson) تساوي (2.816) وهو اقرب إلى الرقم (2) منه إلى الرقمين (0) أو (4) وهو ما يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في قيم السلسلة الزمنية لعينة البحث وعدم الحاجة إلى معالجة هذه المشكلة إحصائياً . من الجدول (6) يتبين ان معامل التحديد R^2 يساوي (63.6%) اي انه مع مراعاة المتغيرات البيئية فإن درجة التحفظ المحاسبي يؤثر بنسبة (63.6%) في مستوى شفافية الافصاح عن نتائج المركز المالي لقطاع الصناعة في بورصة عمان ، وان قيمة الارتباط R بين المتغيرات يساوي (79.8%) وهي نسبة ارتباط قوية جداً . ويتبين من خلال الجدول (12) ايضاً ان قيمة معامل التحديد المصحح Adjusted R Square تساوي (56.4%) وهي تمثل قدرة المتغيرات المستقلة على القوة التفسيرية في قيم المتغيرات التابعة، ويرجع باقي النسبة إلى الخطأ العشوائي في التقدير Std. Error Of the Estimate أو لعدم درج عوامل اخرى ضمن النموذج .

الجدول (13) تحليل تباين ANOVA ومعاملات نموذج الانحدار القطاع الصناعة لبورصة عمان

model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	F	Sig.
	B	Std. Error	Beta				
α_0 Constant	0.066	0.014	-	4.864	0.000	8.746	0.001
α_1	0.156	0.054	0.752				
β_0	-0.014	0.021	-0.167				
β_1	-0.070	0.136	-0.124				
$\beta_0 + \beta_1/\beta_0$			1.743				

الجدول : من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS .

يوضح الجدول (13) تحليل تباين ANOVA لاختبار معنوية نموذج الانحدار المستخدم وتبين أن قيمة اختبار F قد بلغت (8.746) بمستوى معنوية (0.001) وهو اقل من 1% مما يعني صلاحية الانحدار المستخدم لاختبار التحفظ المحاسبي في القطاع الصناعة لبورصة عمان. ويتبين من خلال الجدول (13) ايضاً معنوية المتغيرات المستقل حيث ان قيمة اختبار T قد بلغت (4.864) بمستوى معنوية (0.000) وهو اقل من 1% ، بينما بلغ ثابت معدل الانحدار α_0 قيمة موجبة قدره (0.066) مما يعني تحقيق عوائد التي يتم الاعتراف بها ضمن ايرادات المدة الحالية والتي تم معالجتها في مدة ماضية على انها ارباح غير محققة. ونلاحظ من الجدول (13) ان معامل استجابة للأخبار الجيدة β_0 قد بلغ قيمة سالبة قدره (-0.167)، بينما معامل استجابة للأخبار السيئة β_1 قد بلغ قيمة سالبة مقداره (-0.124) مما يعني ان درجة الاستجابة للأخبار السيئة β_1 أكبر من درجة استجابة للأخبار الجيدة β_0 . وان درجة الاستجابة للأخبار السيئة β_1 تساوي (1.743) مرة من درجة استجابة للأخبار الجيدة β_0 وهذا يعني بأن القطاع الصناعة تمارس التحفظ المحاسبي عند الافصاح عن نتائج المركز المالي . وعليه تم قبول الفرضية الثانية والتي يقول " هناك تباين في درجة التحفظ المحاسبي بين القطاعات الاقتصادية للشركات المدرجة في بورصة عمان .

المبحث الخامس / الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات : من الاستعراض النظري للبحث والجانب التطبيقي له تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات، وهي كالاتي :

1. أظهرت نتائج الاختبارات الإحصائية عدم وجود مشكله ارتباط ذاتي بين قيم السلاسل الزمنية ما يعني توفر إمكانية القدرة على التوقع لمعدلات عوائد الأسهم في بورصة عمان على أساس معدلات العوائد المتحققة تاريخياً .

2. من خلال تطبيق نموذج Basu اتضح إن اغلب شركات المدرجة في بورصة عمان تمارس التحفظ المحاسبي عند الإفصاح عن نتائج المركز المالي بمعدل (32.7%)، وإن التحفظ المحاسبي كانت مرتفعة في قطاع الصناعة مقارنةً بباقي قطاعات بورصة عمان.
3. اتضح من البحث إن اغلب الشركات المدرجة في بورصة عمان تستجيب للأخبار السيئة بمقدار (0.608) مرة من درجة استجابة للأخبار الجيدة .
4. تستجيب شركات القطاع المالي في بورصة عمان للأخبار السيئة بشكل أكبر من درجة استجابته للأخبار الجيدة مقارنةً بباقي قطاعات بورصة عمان وعلى عكس شركات القطاع الخدمات .

ثانياً. التوصيات : تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات، يمكن إدراج هذه التوصيات بالاتي :

1. الأخذ باستنتاجات هذا البحث ولما تقدمه من صورة شاملة عن مستويات درجة التحفظ المحاسبي لعينة البحث من الشركات المدرجة في بورصة عمان .
2. ضرورة قيام ادارة السوق بورصة عمان بالزام الشركات المدرجة اسهمها فيه على تطبيق التحفظ المحاسبي بمستوى مقبول عند اعداد القوائم المالية لأنها تعزز من قدرة تلك التقارير على اداء الشركات وكذلك تساهم في ترشيد الجهات ذات العلاقة .
3. ضرورة الزام شركات قطاع الخدمات في بورصة عمان بممارسة التحفظ المحاسبي وعليهم اختيار القيم الاقل من بين عدة قيم محتملة للموجودات والايرادات والقيمة الاعلى من بين عدة قيم محتملة للمطلوبات والمصروفات .
4. مواصلة البحث في هذا المجال (التحفظ المحاسبي) والتركيز على بناء نماذج قياسية اخرى للتحفظ المحاسبي بغية التوصل إلى مقياس افضل .

اولاً : المصادر العربية

- 1- اقبال، عمرو والقضاة، مأمون، 2014، اثر الازمات المالية في دعم سياسة التحفظ المحاسبي دراسة في الشركات الصناعية المساهمة الاردنية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث-العلوم الانسانية، مجلد 28، عدد 4.
- 2- حسن، بشرى عبد الوهاب محمد ومحسن، حسين خليل، 2016، تأثير اليات حوكمة الشركات في ممارسة التحفظ المحاسبي بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد، العدد 93، مجلد 23.
- 3- الحسيني ،دعاء نعمان، 2011، اثر تطبيق نظام التداول الالكتروني على عائد ومخاطر الاستثمار بالأوراق المالية دراسة تطبيقية على عينة اسهم الشركات المسجلة في سوق المال السعودي للفترة من 2002-2003 مجلة تكريت للعلوم الادارية ، والاقتصادية ، مجلد 7، العدد 21.

- 4- حمدان، علام محمد، 2014، التحفظ المحاسبي وجودة الارباح في سوق البحرين للأوراق المالية ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 144.
- 5- حمدان، علام، 2012، التحفظ المحاسبي وجودة الارباح في سوق البحرين للأوراق المالية مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ،مجلد38،العدد 144.
- 6- حمدان، علام، 2012،العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند اعداد التقارير المالية ،المجلة الاردنية في ادارة الاعمال،مجلد8،العدد1.
- 7- السايح، قريده السايح، 2014،محاولة قياس اثر الرفع المالي على عوائد الاسهم دراسة عينة من الشركات المدرجة في سوق دبي المالي خلال الفترة 2010-2012،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة.
- 8- شراب، صباح اسامه علي، 2006، اثر الاعلان في توزيعات الارباح على اسعار اسهم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ،رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة.
- 9- الطائي، بشرى فاضل والكعبي، جعفر عبدالحسين حلو، 2016، اثر استقلالية المدقق على ممارسة التحفظ المحاسبي بحث تطبيقي في شركات القطاع المالي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد،مجلد 22، عدد 89.
- 10- عبد الحكيم، هشام طلعت وحسن، انوار مصطفى، 2010،تقييم الاسهم العادية باستخدام نموذج الخصم (نموذج جوردن)دراسة تطبيقية لعينة مختارة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 81.
- 11- عبد الرسول، هند ضياء ، 2011 ، بناء محفظة الأسهم العادية باستخدام إستراتيجية الإدارة النشطة وتقييمها - دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة القادسية.
- 12- عبد المجيد، حميدة محمد، 2013،قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية لشركات التأمين السعودية، مجلة المحاسبية والمراجعة.
- 13- عبدالله، سلمان حسين وحسين، ميسون داود، 2016، استعمال مفهومي التحفظ والاستحقاق وانعكاسهما في تعزيز جودة الابلاغ المالي، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية،جامعة بغداد ،العدد 91،مجلد 22.
- 14- عبيد، ابراهيم السيد، 2010، دور الاستثمار المؤسسي في زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة دراسة نظرية وميدانية على الشركات المقيدة في السوق المالية السعودية، كلية التجارة، جامعة طنطا.

- 15- العتيبي، عبدالله ثعلب، 2016، دراسة تحليلية لأثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية المنشورة بالتطبيق على الشركات المساهمة المسجلة بسوق الاسهم السعودي، مجلة الشمال للعلوم الاساسية والتطبيقية، جامعة الحدود الشمالية.
- 16- علي، ماهر ناجي وشاكر، امير صاحب، 2017، اثر التحفظ المحاسبي في شفافية الافصاح عن المعلومات المحاسبية دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الواسط، العدد 25.
- 17- عوجة، حسين كاظم، 2017، التحفظ المحاسبي واثره في تقييم اداء المصارف العراقية الخاصة دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة القادسية، مجلد 19، العدد 1.
- 18- الكبيسي، عبد الستار عبد الجبار، 2016، تطوير نموذج (Basn) لقياس التحفظ المحاسبي للأرباح في البنوك التجارية الاردنية، دراسات العلوم الادارية، المجلد 43، ملحق 1.
- 19- اللوزي، خالد محمد، 2013، اثر ممارسة ادارة الارباح على اسعار الاسهم دراسة اختبارية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط.
- 20- محمد، اياد طاهر، وعدنان، محمد حمدان، 2014، سيولة الاوراق المالية واثرها على عائدية الاسهم، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، مجلد 20، العدد 76، جامعة بغداد.
- 21- المشهداني، بشرى نجم عبدالله وحמיד، انمار محسن، 2014، قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، مجلد 20، العدد 18.
- 22- النجار، جميل حسن، 2014، قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية واثره على القيمة السوقية للسهم دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، النبلاء للبحوث والدراسات، مجلد 17، العدد 2.
- ثانياً:- المصادر الاجنبية :

- 1- Alsakini, saad, and Alawawdeh, Hanan. (2015, July 7). The Effect of Accounting Conservatism and its Impacts on the fair Value of the Corporation: an empirical study on Jordanian Public Joint-stock Industrial Companies. *International Journal of Business and Social Science*, pp. 2-24.
- 2- Basu, S. (1997). The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings. *Journal of accounting and economics*, 24(1), 3-37.
- 3- Brigham, Eugene F. & Daves, Phillip R. (2004), Intermediate Financial Management, 8th ed. THOMSON, United States Of America.

- 4- Beaver, W. H., & Ryan, S. G. (2005). Conditional and unconditional conservatism: Concepts and modeling. *Review of Accounting Studies*, 10(2), 269-309.
- 5- Chen, Q., T. Hemmer, and Y. Zhang. 2007. On the Relation between Conservatism in Accounting Standards and Incentives for Earnings Management. *Journal of Accounting Research*,45: 541-565.
- 6- Fan, Q., & Zhang, X. J. (2012). Accounting conservatism, aggregation, and information quality. *Contemporary Accounting Research*, 29(1), 38-56.
- 7- Gigler, F. and T. Hemmer. 2001. Conservatism, Optimal Disclosure Policy, and the Time- liness of Financial Reports. *The Accounting Review* (October): 471-493.
- 8- Givoly, D., Hayn, C. K., & Natarajan, A. (2007). Measuring reporting conservatism. *The Accounting Review*, 82(1), 65-106.
- 9- Guay, W., and Verrecchia, R. E. (2007), "Conservative disclosure". Working paper. *University of Pennsylvania*.
- 10- J.M. Garcia Lara, B. Garcia Osma, F. Penalva Conditional conservatism and cost of capital. *Review of Accounting Studies*, 16 (2) (2011), pp. 247-271.
- 11- Lara, J. M. G. and Mora, A. (2004) Balance sheet versus earnings conservatism in Europe, *The European Accounting Review*, 13(2), pp. 261–292.
- 12- Stephen H. Penman and Xiao-Jun Zhang (2002) Accounting Conservatism, the Quality of Earnings, and Stock Returns. *The Accounting Review*: April 2002, Vol. 77, No. 2, pp. 237-264.
- 13- Watts, R. L. (2003). Conservatism in accounting part I: Explanations and implications. *Accounting horizons*, 17(3), 207-221.